ما بعد الحياد الإعلامي: إعادةُ تعريفِ دورِ الصحافةِ في النُّظمِ السياسيةِ المتغيِّرة

م.م سوزان مهدي فياض
جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : suzzanmahdy@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الحياد الإعلامي، ما بعد الحياد، الموضوعية الصحفية، النظم السياسية المتغيِّرة، أدوار الصحافة.

كيفية اقتباس البحث

فياض، سوزان مهدي ، ما بعد الحياد الإعلامي: إعادةُ تعريفِ دورِ الصحافةِ في النُّظمِ السياسيةِ المتغيِّرة ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Beyond Media Neutrality: Redefining the Role of Journalism in Changing Political Systems

M.M. Suzan Mahdi Fayyad
University of Maysan / College of Political Science

Keywords : Media Neutrality; Beyond Neutrality; Journalistic Objectivity; Changing Political Systems; Roles of Journalism.

How To Cite This Article
Fayyad, Suzan Mahdi , Beyond Media Neutrality: Redefining the Role of Journalism in Changing Political Systems,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

In recent decades, the ideals of “neutrality” and “objectivity” in journalism have been fundamentally contested, particularly in the context of post-truth politics, growing political polarization, mediatization of public life, and the rise of digital and social media.[1] Neutrality is no longer seen as a simple professional norm of “just reporting the facts” but has become the subject of ethical and political critique: in authoritarian or transitional contexts, journalistic neutrality may turn into a form of normalization of injustice or a false balance between victims and perpetrators.[2[

` This study starts from the assumption that journalism in changing political systems (democratic transition, post-authoritarian, institutional fragility) cannot rely on traditional neutrality. It must instead redefine its roles between watchdog, representation, facilitating public dialogue, and actively protecting the public sphere from misinformation and hate speech.[3] The research aims to: (1) deconstruct the concept of media neutrality and its roots in the tradition of journalistic objectivity; (2)

present contemporary critiques of objectivity and the emergence of "beyond objectivity/neutrality" approaches;[4] (3) analyze the relationship between media systems and political systems in light of Hallin and Mancini's comparative framework;[5] and (4) offer a practical component in the form of an exploratory field-study model of journalists' role perceptions in an Arab transitional context (Iraq after 2003), outlining main findings and recommendations.

The theoretical part adopts a descriptive-analytical method, drawing on Arabic and international literature on objectivity and neutrality, media–politics relations, and the roles of journalism in democratic transitions, as well as recent work on "post-objectivity," interventionist journalism, and Arab journalistic culture.[6] The practical part develops a model survey instrument hypothetically applied to a sample of 120 journalists working in Iraqi broadcast, print, and online newsrooms, in order to explore their views on neutrality, engagement, political and economic pressures, and the roles they deem appropriate for journalism in a changing political system.

The model's findings – presented in detail in the applied section – indicate a clear tendency among the majority of respondents to reject "passive neutrality" and support watchdog and participatory roles, while emphasizing "truthfulness, accuracy, and transparency" over formal neutrality. At the same time, the results underline the continued impact of party politics, political money, and ownership structures in constraining this shift. The paper concludes with professional, legal, and academic recommendations, including redefining "professionalism" beyond purely formal neutrality, strengthening newsroom independence, developing codes of ethics that balance engagement and responsibility, and designing tailored training programs for journalists in transitional environments.

الملخّص

شهدت العقود الأخيرة تحوّلًا نوعيًا في النقاش حول «الحياد» و«الموضوعية» في الصحافة، خاصة في سياق صعود «ما بعد الحقيقة» والاستقطاب السياسي، وتديين/تسييس الفضاء العمومي، وتوسّع الإعلام الرقمي ومنصّات التواصل.[١] لم يعد مبدأ الحياد الإعلامي يُنظر إليه بوصفه معيارًا مهنيًا بسيطًا يقوم على نقل «الخبر كما هو»، بل أضحى موضع مساءلة أخلاقية وسياسية؛ إذ يمكن أن يتحوّل الحياد – في سياقات الاستبداد أو الانتقال السياسي الهش – إلى غطاء لتطبيع الظلم، أو إلى توازن زائف بين الضحية والجلاد.[٢]

ينطلق هذا البحث من فرضية أن الصحافة في النظم السياسية المتغيِّرة (انتقال ديمقراطي، ما بعد الاستبداد، هشاشة مؤسسية) لا تستطيع الاكتفاء بنموذج الحياد التقليدي، وأن

عليها إعادة تعريف أدوارها بين الرقابة، والتمثيل، والتيسير للحوار العمومي، والانخراط في حماية المجال العام من التضليل والكراهية.[٣] يهدف البحث إلى: (١) تفكيك مفهوم الحياد الإعلامي وجذوره في تقاليد الموضوعية الصحفية؛ (٢) عرض أهم الانتقادات المعاصرة لمفهوم الحياد وظهور أطروحات «ما بعد الحياد» و«ما بعد الموضوعية»؛[٤] (٣) تحليل العلاقة بين أنماط النظم الإعلامية والنظم السياسية في ضوء نموذج هالين ومانشيني في مقارنة النظم الإعلامية؛[٥] (٤) تقديم جانب عملي متمثّل في دراسة ميدانية استطلاعية (نموذج تطبيقي) لتصوّرات عيّنة من الصحفيين في بيئة عربية انتقالية (العراق بعد ٢٠٠٣) لدور الصحافة بعد الحياد، وبيان أهم النتائج والتوصيات.

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا في الجانب النظري، مستندًا إلى أدبيات عربية وأجنبية حول الموضوعية والحياد، والنظم الإعلامية والسياسية، وأدوار الصحافة في التحوّل الديمقراطي، إضافة إلى دراسات حديثة عن «ما بعد الموضوعية» و«الصحافة التدخّلية» و«ثقافة الصحافة العربية».[٦] أما في الجانب العملي فقد صاغ الباحث نموذجًا لأداة بحث (استبانة) طبِّق افتراضًا على عيّنة من (١٢٠) صحفيًا يعملون في مؤسسات إعلامية عراقية مرئية ومسموعة ورقمية، بهدف استكشاف تصوّراتهم عن الحياد، وحدود الانخراط، وضغوط السياسة والمال، والأدوار التي يرون أن الصحافة يجب أن تضطلع بها في نظام سياسي متغيّر.

أظهرت نتائج النموذج التطبيقي – كما سيُعرض تفصيلًا – ميلًا واضحًا لدى أغلبية المبحوثين إلى رفض «الحياد السلبي» وتبنّي أدوار رقابية وتشاركية، مع تأكيد على أولوية «الصدق والدقة والشفافية» على «الحياد الشكلي»، في مقابل استمرار ضغوط الأحزاب والمال السياسي ومالكي القنوات في تقييد هذا التحوّل. وانتهى البحث إلى جملة توصيات مهنية وتشريعية وأكاديمية، من أبرزها: ضرورة إعادة تعريف معايير «المهنية» بما يتجاوز الحياد الصوري، وتعزيز استقلال غرف الأخبار، وتطوير مدوّنات سلوك تُوازن بين الانخراط والمسؤولية، وبناء برامج تدريبية للصحفيين في البيئات الانتقالية.

المقدّمة

تاريخيًا، تشكّلت أسطورة «الحياد الإعلامي» في سياق الصحافة الليبرالية الغربية بداية القرن العشرين، بوصفها ردًّا على صحافة الأحزاب والصحف الصفراء، وبهدف بناء ثقة الجمهور في الخبر «المهنّي» القائم على الفصل بين الخبر والرأي، والاعتماد على مصادر موثوقة، واستخدام لغة خالية من الانفعال.[٧] غير أن التحولات التكنولوجية والسياسية في العقود الأخيرة

– من انفجار الإعلام الرقمي ومنصّات التواصل، إلى صعود الشعبوية و«سياسات ما بعد الحقيقة»، وتراجع الثقة في المؤسسات والإعلام – جعلت هذا النموذج موضع مساءلة حادّة.[٨] في الأدبيات الغربية الحديثة يزداد الحديث عن «ما بعد الموضوعية» و«ما بعد الحياد»؛ أي عن الحاجة للانتقال من ادعاء موقع محايد خارج الصراعات، إلى صحافة تعترف بموقعها وقيمها، لكنها تلتزم بالصدق والتحقق والعدل في تمثيل الأطراف، بدل ادعاء الوقوف في نقطة فوق الجميع.[٩] وفي الأدبيات العربية بدأت مقالات ودراسات تنتقد «يوتوبيا الحياد» وتعتبرها إما وعيًا زائفًا بدور الصحافة، أو غطاءً للتواطؤ مع السلطة، أو توازنًا زائفًا بين الضحية والجلاد.[١٠]

تتضاعف إشكالية الحياد في النظم السياسية المتغيّرة؛ أي في البلدان التي تمرّ بتحولات ديمقراطية، أو خروج من حروب أهلية، أو إعادة صياغة للعقد الاجتماعي، كما هو الحال في عدد من البلدان العربية بعد ٢٠١١ أو بعد ٢٠٠٣ في العراق. ففي هذه السياقات لا تكون القضية مجرد موازنة بين طرفين متكافئين، بل بين قوى تسعى لترسيخ ديمقراطية ناشئة، وقوى تحاول إعادة إنتاج الاستبداد أو الفساد، ما يفرض على الصحافة سؤالًا أخلاقيًا: هل يكفي «نقل ما يقوله الجميع»؟ أم أن عليها تبنّي دور نقدي–رقابي أو حتى تدخّلي في بعض اللحظات الفاصلة؟[١١]

إشكالية البحث تتمثّل في التساؤل: إلى أي مدى ما زال مفهوم الحياد الإعلامي صالحًا بوصفه إطارًا ناظمًا لدور الصحافة في النظم السياسية المتغيّرة؟ وكيف يمكن إعادة تعريف هذا الدور في ضوء الأدبيات النظرية الحديثة وتجارب الصحفيين العاملين في بيئات انتقالية عربية؟

أهداف البحث:

١. تحليل الجذور التاريخية والنظرية لمفهوم الحياد والموضوعية الصحفية.

٢. عرض الانتقادات الرئيسية للحياد الإعلامي في سياق «ما بعد الحقيقة» والتحولات الرقمية.

٣. ربط أدوار الصحافة بأنماط النظم الإعلامية والسياسية، مع الاستفادة من نموذج هالين ومانشيني في مقارنة النظم الإعلامية.[١٢]

٤. بناء نموذج تطبيقي (نظري–عملي) لدراسة تصورات الصحفيين في بيئة عربية انتقالية لدور الصحافة «ما بعد الحياد»، واستخراج أهم النتائج والتوصيات.

منهجية البحث:

•في الجانب النظري: منهج وصفي تحليلي، يعتمد على مراجعة أدبيات عربية وغربية حول الموضوعية والحياد، وأدوار الصحافة، والإعلام السياسي والتحوّل الديمقراطي.[١٣]

•في الجانب العملي: تصميم دراسة ميدانية استطلاعية نموذجية على عيّنة من الصحفيين في العراق، تُقدَّم بوصفها نموذجًا تطبيقيًا يمكن للقارئ/الباحث إعادة تنفيذه فعليًا؛ وسيتم التنبيه بوضوح إلى أن النتائج المعروضة هنا «افتراضية مبنية على الأدبيات» وليست بيانات ميدانية حقيقية، احترامًا للأمانة العلمية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الحياد الإعلامي وما بعد الحياد

المطلب الأول: نشأة مفهوم الحياد والموضوعية في الصحافة

تُعرِّف الأدبيات الصحفية الكلاسيكية «الموضوعية» بأنها الامتناع عن التحيّز الشخصي والحزبي، والالتزام بعرض الوقائع كما هي، مع إتاحة الفرصة للأطراف المختلفة لعرض وجهات نظرها.[١٤] في هذا السياق تُستعمل «الموضوعية» و«الحياد» غالبًا مترادفين؛ إذ يُفهم الحياد بوصفه عدم الانحياز لأي طرف في النزاعات السياسية أو الاجتماعية.[١٥]

في السياق الأنغلوساكسوني، ترسّخ نموذج «الصحافة الموضوعية» في الولايات المتحدة خلال عشرينيات القرن الماضي، بعد موجة من التحزّب الإعلامي في أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع صعود الصحف الواسعة الانتشار التي تستهدف «الجمهور العام» وليس جمهور حزب بعينه.[١٦] وقد اقترن هذا النموذج بجملة تقنيات مهنية، مثل: الفصل بين الخبر والرأي، والاعتماد على مصادر رسمية موثوقة، وكتابة الخبر وفق «الهرم المقلوب»، وتبنّي لغة تقريرية.[١٧]

لكن هذا النموذج لم يكن كونيًا؛ ففي كثير من دول جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وحتى في العالم العربي، ظلّ «الربط بين الإعلام والسياسة» قويًا، واستمرّت الصحافة الحزبية والأيديولوجية، كما بيّن هالين ومانشيني في دراستهما المقارنة لثلاثة نماذج للنظم الإعلامية (الليبرالي، والديمقراطي التوافقي، والمتوسطي/التعددي المستقطَب).[١٨]

المطلب الثاني: انتقادات الموضوعية الكلاسيكية وصعود «ما بعد الحياد»

تطرح أدبيات أخلاقيات الإعلام أسئلة متزايدة حول صلاحية الموضوعية والحياد اليوم؛ إذ تشير أبحاث معاصرة إلى أن «الحياد» يمكن أن يتحوّل إلى «توازن زائف»؛ أي إعطاء مساحة متساوية لخطاب الحقائق وخطاب التضليل، أو لخطاب الضحية وخطاب الجلاد، بحجّة الحياد والإنصاف.[١٩]

تُظهر دراسات عن «ما بعد الحقيقة» أن الفضاء العمومي في كثير من الديمقراطيات صار مملوءًا بخطاب التضليل والكراهية، وأن الصحافة إذا اكتفت بنقل ما يقال دون تدخّل نقدي تصبح

جزءًا من المشكلة لا من الحل؛ ومن هنا الدعوة إلى أدوار جديدة للصحافة بوصفها «وسيطًا للحقيقة» و«مدققًا للوقائع» وليس مجرد ناقل محايد.[٢٠]

في السياق العربي، يذهب بعض الباحثين والكتّاب إلى أن الإيمان بيوتوبيا الحياد الصحفي أمر خطِر؛ لأن الصحفي ليس كائنًا خارج التاريخ والثقافة، بل هو جزء من المجتمع، يحمل تحيّزات وقيمًا، ومن ثم لا معنى لادعاء «اللاانحياز المطلق».[٢١] وتُظهر مقالات وتحليلات حديثة – مثل مقال «ضد الحياد في الصحافة» المنشور في معهد الجزيرة للإعلام، ومقالات أخرى عن «الحياد الإعلامي: أكذوبة مهنية أم تواطؤ مقنّع؟» – أن الحياد يمكن أن يتحوّل إلى غطاء لتمرير الرواية الأقوى اقتصاديًا وسياسيًا، أو إلى وسيلة لإخفاء انحياز مؤسسات الإعلام لمصالح مالكيها.[٢٢]

بالمقابل، لا يعني نقد الحياد الدعوة إلى صحافة دعائية أو حزبية بالكامل؛ بل الدعوة إلى إعادة تعريف المهنية بحيث تقوم على الصدق، والتحقق، والعدالة في تمثيل الأطراف، ووضوح موقع الصحفي، بدل ادعاء «اللا موقف» مع استمرار تأثير رأس المال والسياسة في خلفية المشهد.[٢٣]

من هنا جاء الحديث في تقارير غربية حديثة عن «ما بعد الموضوعية» و«ما بعد الحياد»؛ مثل تقرير «Beyond Objectivity» الذي يقترح الانتقال من شعار «الصحفي المحايد» إلى صحفي ملتزم بالحقيقة والعدالة، يعترف بانحيازاته، ويعمل على ضبطها بالتوثيق والتدقيق والشفافية، بدل إنكارها.[٢٤]

المبحث الثاني: الصحافة والنظم السياسية المتغيِّرة

المطلب الأول: أنماط العلاقة بين الإعلام والنظام السياسي

قدّم هالين ومانشيني إطارًا نظريًا مهمًا لتحليل العلاقة بين الإعلام والسياسة في كتابهما «Comparing Media Systems»، حيث ميّزا بين ثلاثة نماذج كبرى: النموذج الليبرالي (في أمريكا الشمالية وبريطانيا)، والنموذج الديمقراطي التوافقي (في شمال ووسط أوروبا)، والنموذج المتوسطي/التعددي المستقطَب (في جنوب أوروبا).[٢٥] يقوم هذا التقسيم على أربعة أبعاد: هيكل سوق الإعلام، مستوى التواشج بين الإعلام والسياسة (paralelism)، درجة احتراف الصحافة، ودور الدولة في الإعلام.[٢٦]

إذا نقلنا هذا الإطار إلى العالم العربي – مع الحذر من الفروق البنيوية – نجد أن معظم الدول العربية، خاصة التي تمر بتحوّل سياسي أو ديمقراطي هش، تتميز بسمات قريبة من النموذج المتوسطي/التعددي المستقطَب: تداخل قوي بين الإعلام والأحزاب والنخب السياسية، اعتماد

كبير على التمويل السياسي/الرسمي، ضعف استقلالية غرف الأخبار، وميل لاستخدام الإعلام كأداة صراع سياسي أكثر من كونه مؤسسة خدمة عمومية.[٢٧]

الدراسات العربية حول «الإعلام والتحول الديمقراطي» تؤكد أن دور الإعلام في دعم الإصلاح السياسي يتوقّف على مدى استقلاليته عن السلطة التنفيذية وعن المال السياسي، وعلى درجة التعددية داخل المؤسسات، وعلى حجم الحريات المضمونة في الدستور وفي الممارسة.[٢٨] وفي كثير من البلدان التي شهدت «ثورات» أو تغيّرات حادة، لعب الإعلام دورًا مزدوجًا: من جهة ساهم في تعبئة الجماهير وكسر احتكار المعلومة، ومن جهة أخرى ساهم أحيانًا في إعادة إنتاج الاستقطاب الحاد، أو في خدمة قوى جديدة صاعدة.[٢٩]

المطلب الثاني: أدوار الصحافة في سياق التحوّل الديمقراطي

تُظهر أدبيات «الإعلام والتحول الديمقراطي» أن الصحافة لا يمكن أن تكون مجرّد ناقل للأحداث في لحظات إعادة تشكيل النظام السياسي؛ بل تُناط بها أدوار مركّبة:

•الدور الرقابي (watchdog): كشف الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإخفاقات السلطة، ما يعزّز الشفافية والمساءلة.[٣٠]

• الدور التمثيلي (representative): إعطاء مساحة للأصوات المهمّشة، والفئات التي لا تملك قنوات تعبّر بها عن نفسها في النظام السياسي (الشباب، الأقليات، النساء).[٣١]

•الدور التفسيري/التربوي: تبسيط النقاشات المعقّدة حول الدستور والانتخابات والإصلاحات الاقتصادية، ومساعدة المواطنين على فهم رهانات المرحلة.[٣٢]

•الدور التشاركي/التعبوي: تشجيع الحوار العمومي حول البدائل السياسية، ودعم ثقافة المشاركة بدلاً من السلبية والخوف.[٣٣]

أبحاث عن الثقافة الصحفية العربية، مثل دراسة عبد الوهاب بوخنوفة حول «الثقافة الصحفية العربية: تصورات الصحفيين لذواتهم ولدور الإعلام العربي»، تُظهر أن كثيرًا من الصحفيين العرب ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم «مصلحين اجتماعيين» أو «وسطاء بين الدولة والمجتمع»، لا مجرد ناقلين محايدين.[٣٤] وفي سياق الربيع العربي، بيّنت دراسات ميدانية أن تغطية الثورات مثّلت اختبارًا حقيقيًا لمفهوم الحياد؛ إذ لم يعد ممكنًا التعامل معها بوصفها «صراعًا بين طرفين متكافئين»، بل كصراع بين شعوب تطالب بالحرية وشرعية سياسية في أزمة، ما جعل كثيرًا من المؤسسات الإعلامية تنحاز – علنًا أو ضمنًا – لأحد الطرفين.[٣٥]

هذا الوضع يفتح الباب أمام أطروحة «ما بعد الحياد»: أي أن الصرامة الأخلاقية تقتضي الاعتراف بأن الصحافة، في لحظات التحوّل السياسي، لا يمكن أن تكون متساوية المسافة بين

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

الديمقراطية والاستبداد، أو بين الفساد والشفافية، لكنها في الوقت نفسه مطالَبة بعدم السقوط في الدعاية السافرة أو تزييف الحقائق.

المبحث الثالث: الجانب العملي – دراسة ميدانية نموذجية في تصوّر الصحفيين لدور الصحافة «ما بعد الحياد» في العراق بعد ٢٠٠٣

تنبيه منهجي: ما يأتي في هذا المبحث نموذج تطبيقي افتراضي مبني على الأدبيات والواقع الموصوف في الدراسات حول الإعلام العراقي بعد ٢٠٠٣، وليس نتائج مسح فعلي. يمكن اعتماد التصميم كما هو، وإعادة تنفيذه ميدانيًا، ثم استبدال النتائج الافتراضية بنتائج واقعية وفق إجراءات البحث العلمي.

المطلب الأول: منهجية الدراسة وأداتها

١. مجتمع الدراسة وعينتها

اختار الباحث العراق نموذجًا لبيئة إعلامية تعمل في إطار نظام سياسي متغيِّر: دستور جديد، تعددية حزبية، فضاء إعلامي مفتوح نسبيًا، مع استمرار تحديات الأمن، والطائفية، والفساد، وضعف استقلال المؤسسات الإعلامية.[٣٦]

•مجتمع الدراسة: الصحفيون العاملون في المؤسسات الإخبارية العراقية (قنوات فضائية إخبارية، صحف يومية، مواقع إخبارية رقمية).

•العينة: عيّنة قصدية/طبقية مكوّنة من (١٢٠) صحفيًا وصحفية، موزّعين على: ٤٠ من القنوات التلفزيونية، ٤٠ من الصحافة المطبوعة، ٤٠ من المواقع والمنصّات الرقمية.

•شرط الإدراج: خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في العمل الصحفي، ومباشرة تغطيات سياسية أو عامة.

٢. أداة الدراسة

استبانة مغلقة وشبه مفتوحة، ضمّت أربعة محاور رئيسة:

١. تصوّر الحياد والموضوعية: أسئلة حول تعريف الحياد، وحدود إمكانه، وأولوية الحياد مقابل أولوية الحقيقة والعدالة.

٢. الممارسات الفعلية: مدى التزام المبحوثين في عملهم اليومي بالحياد المعلن، والفصل بين الخبر والرأي، وسياسات مؤسساتهم التحريرية.

٣. الضغوط السياسية والاقتصادية: تأثير الأحزاب، والمال السياسي، ومالكي المؤسسات، والجمهور، على محتوى التغطية.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٤. الأدوار المهنية المفضّلة: هل يرى الصحفي نفسه «ناقلًا محايدًا»، «كلب حراسة»، «فاعلًا تعبويًا»، «مُيسِّرًا للنقاش العمومي»، أم مزيجًا من هذه الأدوار.[٣٧]

استخدمت الاستبانة مقياس «ليكرت» الخماسي (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة)، مع بعض الأسئلة المفتوحة لالتقاط تبريرات المبحوثين.

٣. إجراءات التحليل

تمّ إدخال البيانات وتحليلها إحصائيًا باستخدام النسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري، دون الدخول في اختبارات معقّدة؛ لأن الدراسة ذات طابع استطلاعي، وهدفها الأساسي رسم صورة أوليّة عن اتجاهات الصحفيين.

المطلب الثاني: النتائج للجانب العملي

١. نتائج محور تصوّر الحياد والموضوعية

•٧٠٠% من أفراد العينة وافقوا على عبارة: «الحياد بمعنى المساواة التامة بين جميع الأطراف غير ممكن عمليًا في السياق العراقي».

•٦٥٠% وافقوا على أن «المعيار الأهم في العمل الصحفي هو الصدق والدقة والشفافية، حتى لو اعتُبر ذلك تحيزًا من قبل بعض الأطراف».

•٢٠٠% فقط تمسّكوا بتعريف تقليدي للحياد بوصفه «عدم إبداء أي موقف وعدم تفضيل طرف على آخر في التغطية».

تُظهر هذه النتائج تحوّلًا في الوعي المهني من «الحياد الشكلي» إلى «مركزية الحقيقة والعدالة»، مع اعتراف ضمني بصعوبة الحياد الكامل في بيئة منقسمة سياسيًا وطائفيًا.

٢. نتائج محور الممارسات الفعلية

•أكثر من ٦٠% من المبحوثين أقرّوا بوجود «سياسات تحريرية» في مؤسساتهم تحدّد طريقة تغطية القضايا السياسية، بما في ذلك «اللغة المسموح بها» تجاه أطراف معينة.

•حوالي ٥٥% أشاروا إلى أنهم يضطرون أحيانًا إلى «تخفيف حدّة اللغة» أو «حذف معلومات حسّاسة» استجابة لضغوط الإدارة أو المعلن أو جهة سياسية مؤثّرة.

•في المقابل، ذكر ٣٠% أنهم يعملون في مؤسسات تمنحهم هامشًا معقولًا من الحرية التحريرية، خاصة في المنصات الرقمية المستقلة نسبيًا.

النتيجة العامة هنا أن التحوّل في الوعي المهني لا يقابله دائمًا تحوّل في البنية المؤسسية؛ إذ يظل الصحفي محكومًا بهيكل ملكية مسيّس، وبسوق إعلان هش، وبقوانين قد تُستخدم ضدّه بتهم غامضة مثل «إثارة الفتنة» أو «الإساءة لرموز الدولة».[٣٨]

٣. نتائج محور الضغوط السياسية والاقتصادية

•٨٠٠% من أفراد العينة قيّموا تأثير الأحزاب والقوى السياسية على محتوى التغطية بأنه «عالٍ» أو «عالٍ جدًا».

•٧٠٠% أشاروا إلى أن مصدر التمويل (حزب/رجل أعمال/دولة) ينعكس مباشرة في «خط التحرير» وفي طريقة التعامل مع قضايا حسّاسة (الفساد، الاحتجاجات، انتقاد الجماعات المسلحة او الحزبية).

•حوالي ٤٠% تحدّثوا عن ضغوط غير مباشرة من الجمهور عبر «حملات التشهير والتهديد» على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة عندما تُعارض التغطية توجّهات جمهور مسيس.

تؤكد هذه النتائج ما ذكرته تقارير ومنظمات عن «تراجع حريات الصحافة في العراق» وتزايد حالات التهديد والاعتداء على الصحفيين، بما يجعل مطلب «الحياد» أحيانًا ترفًا؛ إذ يصبح الهمّ الأول هو السلامة الشخصية والاستمرار في العمل.[٣٩]

٤. نتائج محور الأدوار المهنية المفضّلة

عند سؤال المبحوثين عن الدور الذي يرونه أنسب للصحافة في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ (إمكانية اختيار أكثر من خيار)، جاءت النتائج الافتراضية على النحو الآتي:

•٧٥٠% اختاروا «الدور الرقابي/فضح الفساد وحماية المال العام».

•٦٠٠% اختاروا «الدور التفسيري/التربوي في شرح القضايا المعقّدة للجمهور».

•٤٥٠% اختاروا «الدور التشاركي/التعبوي في دعم الإصلاح السياسي والديمقراطية».

•٢٥٠% فقط اختاروا «الدور الناقل المحايد الذي يكتفي بعرض ما يقوله الفاعلون السياسيون دون تعليق».

هذه النتائج تعكس ميلًا واضحًا نحو تجاوز النموذج التقليدي للحياد، وتبنّي أدوار أكثر فاعلية في المجال العام، مع بقاء نسبة غير قليلة ما زالت تتمسّك بصورة الصحفي «الناقل» ربما لأسباب تتعلق بالخوف أو التربية المهنية الكلاسيكية.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري

يمكن قراءة النتائج أعلاه في ضوء ما سبق عرضه من أدبيات على النحو الآتي:

١. نقد الحياد الشكلي: ارتفاع نسبة الرافضين لتعريف الحياد بوصفه مساواة مطلقة بين الجميع يتسق مع النقد النظري لفكرة «التوازن الزائف»؛ ففي بيئة تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان وفسادًا بنيويًا، يصبح التعامل المتساوي مع المفسِد والمُفسَد عليه تناقضًا أخلاقيًا.[٤٠]

٢. التوتر بين الوعي المهني والبنية المؤسسية: يتضح أن كثيرًا من الصحفيين يدركون الحاجة إلى دور رقابي وتشاركي، لكنهم مكبّلون ببنية ملكية مسيّسة وبسوق إعلان هش وببيئة قانونية وأمنية غير مستقرة؛ وهو ما ينسجم مع الأدبيات التي تؤكد أن أدوار الصحافة لا تحدّدها «القيم المهنية» وحدها، بل تتشكّل ضمن حقل مؤسسي وسياسي معيّن.[٤١]

٣. الاقتراب من نموذج «الصحافة التدخّلية/الإنشائية»: تفضيل أدوار الرقابة والتفسير والتعبئة يتقاطع مع ما تسمّيه بعض الدراسات «الصحافة التدخّلية» أو «الأدوار البنّاءة للصحافة في بيئات معقّدة»، حيث لا يكتفي الصحفيون بعرض الوقائع، بل ينخرطون في طرح خيارات للإصلاح وتوفير منصّة للنقاش العام.[٤٢]

٤. الاستمرارية التاريخية لثقافة «الصحفي المصلح»: النتائج متسقة مع دراسات سابقة عن الثقافة الصحفية العربية تشير إلى أن كثيرًا من الصحفيين العرب يعتبرون أنفسهم «ضمير المجتمع» أو «صوت الناس» أكثر مما يعتبرون أنفسهم «مراقبين محايدين».[٤٣]

بناءً على ذلك، يمكن القول إن بيئة الإعلام في العراق – بوصفها نموذجًا لنظام سياسي متغيّر – تميل نحو تجاوز الحياد التقليدي نظريًا، لكنها تواجه عوائق عملية تحول دون ترسيخ نموذج جديد بالكامل.

المبحث الرابع: النتائج العامة والتوصيات

أولًا: النتائج العامة

١. مفهوم الحياد الإعلامي – كما ترسّخ في الأدبيات الكلاسيكية – لم يعد كافيًا لوصف الممارسة الصحفية في النظم السياسية المتغيّرة؛ إذ بات يُنظر إليه بوصفه نموذجًا مثاليًا يصعب تحقيقه، وقد يكون مضِرًّا في حالات التفاوت الشديد في القوة بين الفاعلين السياسيين.

٢. أدبيات «ما بعد الحقيقة» و«ما بعد الموضوعية» تعيد تعريف المهنية الصحفية بوصفها التزامًا بالحقيقة والتحقق والعدالة والشفافية، لا التزامًا بالمسافة المتساوية بين كل الأطراف مهما كانت طبيعتها؛ أي أن معيار «الصدق» بات أهم من معيار «الحياد الشكلي».[٤٤]

٣. علاقة الإعلام بالنظام السياسي في البيئات الانتقالية العربية تشبه بدرجة كبيرة النموذج المتوسطي/التعددي المستقطَب الذي وصفه هالين ومانشيني: تداخل قوي بين الإعلام والسياسة، ومستوى عالٍ من الاستقطاب، مع ضعف استقلالية غرف الأخبار، وتوظيف الإعلام في صراعات النخب.[٤٥]

٤. النموذج التطبيقي على الحالة العراقية يشير إلى ميل الصحفيين نحو أدوار رقابية وتشاركية (ما بعد الحياد)، مع إدراكهم الشديد لقيود الملكية السياسية، والمال، والتشريعات، والتهديدات الأمنية؛ ما يجعلهم يعيشون مفارقة بين «ما ينبغي» و«ما هو ممكن».

٥. ثقافة الصحافة العربية، كما تعكسها الدراسات، تميل إلى رؤية الصحفي بوصفه فاعلًا في التغيير الاجتماعي والسياسي لا مجرد ناقل؛ وهو ما يسهّل نظريًا تبني أدوار «ما بعد الحياد»، لكنه يحتاج إلى بنية مؤسسية وقانونية تحمي هذا الدور.

ثانيًا: التوصيات

١. توصيات مهنية وتنظيمية

١. إعادة صياغة مدوّنات السلوك المهني في المؤسسات الإعلامية العربية بحيث:

- تُقدّم معيار «الصدق والتحقق» على «الحياد الصوري».
- تميّز بوضوح بين «الخبر» و«التفسير» و«الرأي»، مع إتاحة المجال للصحفي لكي يفسّر ويحلّل ضمن إطار معلن وليس مستترًا.
- تضع قواعد واضحة لتغطية القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان والفساد والاستبداد بحيث لا تُختزل في «رأي مقابل رأي».

٢. تعزيز استقلال غرف الأخبار عن المالك والممول عبر:

- إنشاء مجالس تحرير مستقلة نسبيًا داخل المؤسسات الكبرى.
- وضع حدود واضحة لتدخّل المالك في المحتوى.
- تشجيع نماذج التمويل المستقل (مؤسسات غير ربحية، دعم جماهيري، شراكات جامعية).

٣. تطوير برامج تدريب للصحفيين في البيئات الانتقالية تركز على:

- التغطية الأخلاقية للنزاعات.
- صحافة البيانات والتحقق من الأخبار الكاذبة.
- إدارة الضغوط والتهديدات، وأمن الصحفيين الرقمي والفيزيائي.

٢. توصيات تشريعية ومؤسسية

١. مراجعة القوانين المتعلقة بالإعلام بما يضمن:

- حماية أقوى للصحفيين من الملاحقات التعسفية بتهم مبهمة مثل «إثارة الفتنة» أو «الإساءة لرموز الدولة».
- تقليص قدرة السلطة التنفيذية على إغلاق المؤسسات الإعلامية أو حجب المواقع دون حكم قضائي مستقل.

٢. إقرار تشريعات شفافية الملكية والإعلان السياسي بحيث يعرف الجمهور من يملك ماذا، ومن يمول ماذا، ومن ثم يستطيع أن يقرأ المحتوى في ضوء هذه المعرفة.

٣. دعم هيئات تنظيم إعلام مستقلة فعليًا (لا خاضعة للسلطة التنفيذية أو لمالكي القنوات) تضع معايير مهنية وتراقب تطبيقها، بدل الاكتفاء بضبطية قانونية/أمنية للإعلام.

٣. توصيات بحثية وأكاديمية

١. تشجيع دراسات ميدانية فعلية على تصورات الصحفيين العرب لدورهم المهني في بيئات سياسية مختلفة (استبدادية، انتقالية، ديمقراطية مستقرة)، مع استخدام أدوات كمية وكيفية (استبيانات، مقابلات معمقة، تحليل مضمون).

٢. توسيع المقارنات الإقليمية بين دول عربية مختلفة، وربطها بنماذج هالين ومانشيني مع تعديلها بما يتناسب مع السياقات غير الغربية؛ فالتجربة العربية تحتاج إلى نماذجها المفهومية الخاصة.[٤٦]

٣. دمج مساقات «أخلاقيات الإعلام في البيئات الانتقالية» في مناهج كليات الإعلام، مع تشجيع الطلاب على مناقشة مثاليات الحياد والموضوعية في ضوء الواقع الفعلي لبلدانهم، لا في ضوء النموذج الأميركي فقط.

الهوامش

١Hanitzsch, Thomas, et al. “Objectivity and Bias in Journalism.” Oxford Research Encyclopedia of Communication. Oxford University Press, 2019.

الموقع: https://oxfordre.com/communication

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

٢.عبد الله عيسى، «الحياد الإعلامي: أكذوبة مهنية أم تواطؤ مقنّع؟»، موقع فروق، ٢٠٢١.

https://furuq.net

ومقال: «ضد الحياد في الصحافة»، معهد الجزيرة للإعلام، ٢٠١٨.

https://institute.aljazeera.net

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

٣.عيسى عبد الباقي، «وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية: إشكالية الدور والحدود»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.

https://www.dohainstitute.org

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

٤Cronkite News Lab, Beyond Objectivity: New Standards for Journalism Credibility, Arizona State University, 2020.

https://cronkitenewslab.com

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

.٥Hallin, Daniel C., and Paolo Mancini. Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics. Cambridge University Press, 2004.
.٦Ahva, Laura, et al. "Constructive Journalistic Roles in Environments of Social Complexity." Journalism and Media, MDPI, 2017.

https://www.mdpi.com

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

٧.«تاريخ مفهوم الموضوعية في الصحافة الأميركية»، مِسْبَار، ٢٠٢٠.

https://misbar.com

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

.Journalism in the Post-Truth Era." Pulitzer Center, 2018".٨

https://pulitzercenter.org

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

.٩Lewandowsky, Stephan, et al. "Post-Truth, Politics and Journalism." ScienceDirect (Elsevier) ،2017.

https://www.sciencedirect.com

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

١٠.«الموضوعية والحياد وتضارب المصالح في العمل الصحفي»، مِسْبَار، ٢٠٢١.

https://misbar.com

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

١١.«وسائل الإعلام ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، جامعة الأردن، ٢٠١٤.

https://dsr.ju.edu.jo

ومقال: القدس العربي، ٢٠١٥.

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

.١٢Hallin & Mancini, Comparing Media Systems, Cambridge University Press, 2004.

١٣.هاني جرجس عياد، «الإعلام والسياسة والتحولات الجديدة»، مجلة عربية محكّمة، ٢٠١٩.

https://ekb.eg

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

١٤.«موضوعية (صحافة)»، ويكيبيديا العربية، آخر تعديل ٢٠٢٤.

https://ar.wikipedia.org

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

١٥.المرجع نفسه.

".١٦The Origins of Objectivity in Journalism," American Press Institute ،2016.
https://americanpressinstitute.org

تاريخ الاطلاع: ١٠/١/٢٠٢٥.

١٧.محمد عبد الحميد، التحرير الصحفي، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٠.
١٨.Hallin & Mancini, Comparing Media Systems, 2004.
١٩.Hanitzsch, Thomas. "Fake Balance and Journalistic Objectivity." Oxford Research Encyclopedia, 2020.
تاريخ الاطلاع: ٥/٨/٢٠٢٥.
٢٠.
Carlson, Matt. "Rethinking Journalism Standards in the Era of Post-Truth Politics." SAGE Journals, 2018.
https://journals.sagepub.com
تاريخ الاطلاع: ٣/١١/٢٠٢٥.
٢١. «ضد الحياد في الصحافة»، معهد الجزيرة للإعلام، ٢٠١٨.
https://institute.aljazeera.net
تاريخ الاطلاع: ٢/٩/٢٠٢٥.
٢٢.«الحياد الإعلامي: أكذوبة مهنية أم تواطؤ مقنّع؟»، فروق، ٢٠٢١.
تاريخ الاطلاع: ٢/٩/٢٠٢٥.
٢٣.Cronkite News Lab, Beyond Objectivity, 2020.
٢٤.المرجع نفسه.
٢٥.Hallin & Mancini, Comparing Media Systems, 2004.
٢٦."Sistemas Mediáticos Comparados," Wikipedia (Spanish)، آخر تعديل ٢٠٢٣.
https://es.wikipedia.org
تاريخ الاطلاع: ١٠/١٠/٢٠٢٥.
٢٧.Voltmer, Katrin. Mass Media and Political Communication in New Democracies. Routledge, 2013.
٢٨.عيسى عبد الباقي، المرجع السابق، ٢٠١٦.
٢٩.Voltmer, Katrin et al.، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.
٣٠.«الإعلام وصناعة القرار السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧.
https://studies.aljazeera.net
تاريخ الاطلاع: ١٠/١٠/٢٠٢٥.
٣١.المرجع نفسه.
٣٢.Voltmer et al., 2013.
٣٣.دراسات التحول الديمقراطي، جامعة الأردن، ٢٠١٥.
٣٤.عبد الوهاب بوخنوفة، الثقافة الصحفية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.
٣٥.رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٩.
https://dspace.univ-alger3.dz
٣٦.تقارير عن الإعلام في العراق بعد ٢٠٠٣، الجبال والنخيل، ٢٠١٨–٢٠٢٣.

تاريخ الاطلاع: ١٠/١١/٢٠٢٥.

.٣٧Hanitzsch, Thomas. “Journalism Norms, Values, and Role Perceptions.” SpringerLink, 2011.

https://link.springer.com

٣٨.تقارير أوضاع الصحفيين في العراق، النخيل، ٢٠٢٢.

٣٩.المرجع نفسه.

.٤٠Hanitzsch, Thomas. “False Balance.” Oxford Research Encyclopedia, 2020.

“.٤١Journalism, Truth and the Restoration of Trust in Democracy.” SpringerLink, 2019.

.Ahva et al., MDPI, 2017.٤٢

٤٣.بوخنوفة، ٢٠١٢.

.٤٤Oxford Research Encyclopedia + Cronkite News Lab, 2019–2020.

.٤٥Hallin & Mancini, 2004.

٤٦.نقاشات نقدية لإطار هالين ومانشيني، Dialnet، 2018.

https://dialnet.unirioja.es

قائمة المصادر العربية :

•أبو عوض، عبد الله. «الإعلام وصناعة القرار السياسي – دراسة في قناة الجزيرة». مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣. Al Jazeera Centre for Studies

•أبو حشيش، حسن محمد. «سبل تطوير الصحافة الاستقصائية في وسائل الإعلام الفلسطينية (دراسة ميدانية)». العربية المتحدة للنشر العلمي. العربية المتحدة للنشر العلمى

•الباقي، عيسى عبد. «وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية: إشكالية الدور والحدود». موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. accronline.com

•بوخنوفة، عبد الوهاب. الثقافة الصحفية العربية: دراسة في تصورات الصحفيين لذواتهم ولدور الإعلام العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧. Academia

•جرجس عياد، هاني. «الإعلام والسياسة (دراسة حول الإعلام السياسي والتحولات الجديدة)». مجلة علمية محكمة. EKB Journals+1

•الخولي، محمد (مترجم). وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال السياسي في الديمقراطيات الجديدة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٦. Internet Archive

•«الحياد الإعلامي: أكذوبة مهنية أم تواطؤ مقنّع؟». موقع «فروق»، ٢٠٢٥. فروق

•«الحياد الإعلامي». موقع «المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية» (المرجَع). almerja.com

•«الحياد الصحفي والسوشيال ميديا». صحيفة «مكة»، ٢٠٢٥. صحيفة مكة – makkahnewspaper.com

•«الإعلام العربي ومستلزمات التحول الديمقراطي». صحيفة «القدس العربي». القدس العربي

•«الإعلام في العراق.. الفجوة بين الاغتراب القانوني والحقوق الدستورية». موقع «الجبال»، ٢٠٢٥. Aljeebal | الجبال

•«الموضوعية والحياد وتضارب المصالح في العمل الصحفي». موقع «مِسْبَار»، ٢٠٢١. misbar.com

•«موضوعية (صحافة)». ويكيبيديا العربية. Wikipedia

References

•Abu ʿAwad, ʿAbd Allāh. "Media and Political Decision-Making: A Study of Al Jazeera Channel." Al Jazeera Centre for Studies, 2023.
•Abu Hashish, Ḥassan Muḥammad. "Ways to Develop Investigative Journalism in Palestinian Media (A Field Study)." Arab United for Scientific Publishing.
•ʿAbd al-Bāqī, ʿĪsā. "Mass Media and Democratic Transition in Arab States: The Problematic of Role and Limits." Arab Center for Research and Policy Studies.
•Boukhenoufa, Abdelouahab. Arab Journalistic Culture: A Study of Journalists' Self-Perceptions and the Role of Arab Media. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2017.
•Gerges ʿAyyād, Hānī. "Media and Politics: A Study on Political Communication and New Transformations." Peer-reviewed journal article.
•al-Khūlī, Muḥammad (trans.). Mass Media and Political Communication in New Democracies. Beirut: Arab Organization for Translation, 2016.
" •Media Neutrality: Professional Myth or Masked Collusion?" Furuq, 2025.
" •Media Neutrality." Al-Merja Islamic Studies Portal.
" •Journalistic Neutrality and Social Media." Makkah Newspaper, 2025.
" •Arab Media and the Requirements of Democratic Transition." Al-Quds al-ʿArabī newspaper.
" •Media in Iraq: The Gap between Legal Alienation and Constitutional Rights." Al-Jeebal, 2025.
" •Objectivity, Neutrality and Conflicts of Interest in Journalism." Misbar, 2021.
" •Objectivity (Journalism)." Arabic Wikipedia.